سيناريو إسرائيلي لـ«مبررات فشل الحرب»

أنطوان شلحت

لا يصعُب على متابع آخر التحليلات الإسرائيلية بشأن نتائج الحرب على قطاع غزّة، سيما المكتوبة بأقلام أبواق الحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو، ملاحظة أن هناك إمعاناً في إقحام عوامل خارجية من أجل تبرير الفشل في تحقيق نتائج الحرب مثلما وضعتها دولة الاحتلال عندما أعلنت شنّها قبل أكثر من خمسة أشهر، وفي مقدّمها القضاء على حركة حماس. وإذا كان هذا الإمعان يرمي، بالأساس، إلى إسباغ عوامل خارجية على إهدار فرصة تحقيق تلك النتائج، كون هذه العوامل تشي بأنها خارجة عن إرادة أصحاب القرار الإسرائيلي، فهو في العمق يمثّل الترجمة العملية للإقرار بفشل الحرب. وعموماً، يصعب العثور هذه الأيام على تحليل إسرائيلي لا يتسم بمشاعر كآبة تصلح عنواناً عريضاً للعديد من التحليلات التي تقدّم قراءة لمآلات الحرب المستمرّة، عبر مقايستها مع ما وضعته إسرائيل لها من أهداف.

ومع أن العنوان الأبرز لهذه العوامل الخارجية هو ما يوصف في تلك التحليلات بأنه تدويل الحرب أو عولمتها، بما يجعل من الضغط العالمي رويداً رويداً سبباً مباشراً قوياً لوقف الحرب وقطع الطريق على تحقيق نتائجها إسرائيلياً، فإنّ الأكثر لفتاً للانتباه التقييم الذي يبدو مستجيباً لدور الولايات المتحدة بإدارتها الديمقراطيّة الحالية. فمنذ عدة أيام تطغى على جلّ التحليلات في صحيفة يسرائيل هيوم الناطقة بلسان نتنياهو وتياره السياسي، وكذلك التي يكتبها معلقون من حزب الليكود واليمين في وسائل إعلام إسرائيلية أخرى، نبرة تشدّد على أن الإدارة الأميركية الحاليّة لم تتراجع عن مواقفها التقليدية المؤيدة للحرب ولهدف القضاء على حركة حماس، ولكنها، في الوقت عينه، تضع عراقيل أمام إسرائيل في طريق تحقيق هذا الهدف أهمها منعها من اجتياح رفح في جنوب قطاع غزّة مثلما كتب السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، زلمان شوفال، في صحيفة معاريف. وبما يتسّق مع هذه الخلاصة دعا سفير إسرائيلي سابق آخر في واشنطن، هو مايكل أورن، إلى أن تتّجه إسرائيل نحو تحقيق استقلالية عن مصادر تمويل أجنبية بما في ذلك الأميركية، فتعلقها الحالي بهذه المصادر قد لا يكون، برأيه «أقلّ تهديداً من حماس نفسها، بل أصبح خطراً استراتيجياً»، بحسب ما كتب في صحيفة يسرائيل هيوم. وهي الصحيفة نفسها التي كتب فيها أحد المستشرقين الإسرائيليين من جامعة بار إيلان، يهودا بلنغا، إن سيطرة إسرائيل على مجريات الحرب في غزّة كانت هشّة، لأنها تنازلت منذ يوم 16 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في مستهل الأسبوع الثاني للحرب، عن إدارة المعارك بشكل مستقل، ووافقت على أن يشارك وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في اجتماعات المجلس الوزاري الحربي (الكابينت). وثمّة نماذج عديدة أخرى تورد مثل هذه الاستنتاجات التي تثبت، سواء بدلالات المقولات التي تنطوي عليها أو بما يُراد أن تحيل إليه من إيحاءات، أنها مواقفُ لا تأخذ فقط بالجزء، الذي قد يكون تلفيقيّاً، وتغفل عن قراءة التطورات كاملةً في سيرورتها الشمولية، إنما أيضاً تميل إلى الانتقائية وتفتقد أي نسقيّة أو رؤية كليّة. ولعلّ الأمر الأكثر أهمية من ذلك يظل كامناً في دلالتين متصلتين: دلالة أن تحقيق انتصار على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة بواسطة القوة الهائلة التي في حيازة إسرائيل، وهي قوة غير مشكوك فيها بتاتاً، هو ضرب من الخيال. وهذا أمر يجري التأكيد عليه مراراً وتكراراً حتى من مسؤولين عسكريين سابقين، لا من منطلق معارضة الحرب أو مناهضة الاحتلال وتأييد القضية الفلسطينية... إلخ، وإنما بدافع ازدراء التصريحات المتواترة التي تصدُر عن القادة السياسيين بشأن الانتصار. والدلالة الثانية هي الفشل الذي يُحيق بالعمليات العسكريّة الإسرائيلية في القطاع، والعلاقة غير الواقعية بين سير تلك العمليات والأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية للحرب ولا تزال تصرّ على تحقيقها. وينبغي أن نضيف أن هذا منطوٍ أيضاً على إقرارٍ، وإن ضمنيًّا، بقدرات المقاومة وصمودها.

لكن رد الفعل داخل أميركا وخارجها على إعداد إعطاء تنظيم القاعدة في معتقل غوانتانامو سبباً للسعة كانَ كبيراً. ولسنوات، أثار الموضوع جدلاً كبيراً على المستويين، القانوني والحقوقي، داخل أميركا وخارجها. ولم يقبل كثيرون أن تكون هجمات القاعدة مبرّراً لما حدث في «غوانتانامو»، فلماذا اختلف ردّ الفعل الحقوقي الغربي على هذا الشعار الموقع؟ «الاستثناء الإسرائيلي» ظاهرة متجذّرة في الرؤية الأنغلوسكسونية للعلاقات الدولية، وبالتالي ليس غائبًا عن هذا التحليل، وهو وحده يبقى عاجزًا عن تفسير هذا التحوّل. والأكثر إثارة للدهشة أن يكون رد الفعل العربي (الرسمي والحقوقي) هو ما نراه، والتقاطع الذي ضَلّل بعض النخب العربية من المرجعية الأيديولوجية لحركة حماس بوصفها امتداداً للإخوان عن مشروعية «القضاء على حماس»... قد يفتح الباب لتفسيرات يمكن أن تكون لها عواقبها المستقبلية الوخيمة على سلامتنا الأخلاقية. ويوحي خطاب نتنياهو عن الخطر الذي يمكن أن يطاول آخرين، في وما يزيد في نفي الصفة الثورية عن هذه الأنشطة، أنها تُحدّث في ظلّ سلطات لا تقل سوءاً عن السلطة الأخرى التي يجري تسقيطها. أكثر من ذلك، يمكن القول إن مثل هذه الأنشطة «الثورية» تعمل على تبييض صفحة الجثث الشطائية الفعلية المسطرة على المجال الجغرافي الذي في غزّة، سواء من جرائم بشعة وحرب وإبادة جماعية مستفزّة تنفذ مباشرة على الهواء، أو ما تسجّله مقاومة الشعب الفلسطيني من صمود أسطوري في مواجهة قوة احتلال غاشم تدعمه أكبر القوى العسكرية، هو ما سنراه في المستقبل القريب، رغم أن بعض ملامح هذا التأثير بدأت تتجلّى في المظاهرات العالمية المؤيدة للفلسطينيين، وفي لغة الرفض والاستنكار التي يعبّر عنها مفكرون ومثقفون وإعلاميون وفنانون ورياضيون ومؤثرون ضد بشاعة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً منذ 159 يوماً في غزّة المدمرة ضد فلسطينيات وفلسطينيين عزّل أبرياء يرفضون التخلي عن كبريائهم أو مغادرة أرضهم أو خذلان مقاومتهم. ما يحدُث اليوم في العالم نتيجة الحرب على غزّة وتفاعلاً مع ماسيها يشبه، إلى حد كبير، تلك الرجّة الكبيرة التي أحدثتها ثورتان كبيرتان في القرن الماضي، غيرتا ملامح العالم آنذاك وقلبتا موازينه وزعزعتا أسسه الفكرية والقيمية، هما الثورة الجزائرية وصنْوتها الفيتنامية. فبعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم أحداثاً كبيرة أحدثت تحوّلات عميقة في العلاقات الدولية، وفي مقدّمة تلك الأحداث الكبيرة كانت تلكما الثورتان اللتان رفعتا عالياً قيم الحرية والعدالة والكرامة وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وكسرتا احتكار الغرب هذه القيم الإنسانية، بل وزعزعتا الصورة المركزية للغرب في عالم القرن العشرين، فقد كان للثورتين تأثير عظيم وبالغ في العالم، وامتد تأثيرهما داخل الغرب نفسه الذي شهد ثورات شبابية ضد الحروب غير العادلة التي كانت تشنّها دول غربية إمبريالية، قادتها حركاتٌ طلابيةٌ في باريس وكاليفورنيا وطوكيو

ثورة غزّة

علي انوزلا

لا يجب أن نستهين بفعل تأثير ما يحدُث في غزّة على التحوّلات الكبيرة التي سيشهدها العالم ما بعد هذه الحرب. المؤكّد أن عالم ما بعد هذه الحرب لن يشبه العالم الذي ينهار اليوم أمامنا بفعل السقوط الكبير والمدوّي لقيم ومبادئ كثيرة حافظت على التوازن المضطرب لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، فما يحدُث اليوم في غزّة، وبعيداً عن حرب الإبادة الجماعية وعملية التطهير العرقي الممنهج والجرائم ضد الإنسانية، هو ثورة حقيقية تخلخل أسس النظام العالمي الحالي المؤسّس على توازنات القوى العالمية ومصالحها الإستراتيجية.

التظاهرات والمسيرات الكبيرة التي تخرج في أغلب مدن العالم، الأصوات التي ترتفع مندّدة بالجرائم البشعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد مدنيين عزّل أبرياء وتجويعهم حتى الموت، الخطابات التي تنتشر عبر منصّات التواصل الاجتماعي لأشخاص يرفضون مؤامرة الصمت، التعابير المختلفة التي يبدي أصحابُها في لُغت الانتباه إلى رفضهم ما يجري في غزّة، الاحتجاج القوي المفكّرين وسياسيين ومثقفين وفنّانين وإعلاميين شجعان لقول كلمة «لا» لهمجية العصر الحالي، ولتواطؤ (وتخاذل) حكومات العالم وهيئاته الدولية أمام عربدة حكّام إسرائيل الساديين، كل هذه علامات كبيرة على ما يمور في الأعماق من تحوّلات كبيرة أعادت الاعتبار لقيم الحرية والعدالة والتقدّم، وأجّجت عند ملايين الناس اليائسين عبر العالم الشعور المشترك بالغضب ضد الظلم، وأيقظت لديهم روح الأمل في التغيير، وفرصت تكييفاً جديداً للأفكار والأوضاع في العالم. ما يجري في غزّة حدث تاريخي كبير بكل المقاييس، سوف يؤرّخ لمرحلة التحوّل الذي يقع اليوم في أعماق العالم بعيداً عن صور الدمار والخراب والمآسي الإنسانية التي يُحدثها العدوان الإسرائيلي يومياً في قطاع غزّة وضد سكّانها العزّل الأبرياء والفقراء إلا من كرامتهم، فالأحداث التاريخية الكبيرة تُقاس دائماً بمدى ما تُحدثه من تأثير وتغيير في الأوضاع الداخلية والعالمية، وتأثير ما يحدث في غزّة، سواء من جرائم بشعة وحرب إبادة جماعية مستفزّة تنفذ مباشرة على الهواء، أو ما تسجّله مقاومة الشعب الفلسطيني من صمود أسطوري في مواجهة قوة احتلال غاشم تدعمه أكبر القوى العسكرية، هو ما سنراه في المستقبل القريب، رغم أن بعض ملامح هذا التأثير بدأت تتجلّى في المظاهرات العالمية المؤيدة للفلسطينيين، وفي لغة الرفض والاستنكار التي يعبّر عنها مفكرون ومثقفون وإعلاميون وفنانون وريـاضـيـون ومـؤثـرون ضد بشاعة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً منذ 159 يوماً في غـزّة المدمرة ضد فلسطينيات وفلسطينيين عزّل أبرياء يرفضون التخلي عن كبريائهم أو مغادرة أرضهم أو خذلان مقاومتهم. ما يحدُث اليوم في العالم نتيجة الحرب على غزّة وتفاعلاً مع ماسيها يشبه، إلى حد كبير، تلك الرجّة الكبيرة التي أحدثتها ثورتان كبيرتان في القرن الماضي، غيرتا ملامح العالم آنذاك وقلبتا موازينه وزعزعتا أسسه الفكرية والقيمية، هما الثورة الجزائرية وصنْوتها الفيتنامية. فبعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم أحداثاً كبيرة أحدثت تحوّلات عميقة في العلاقات الدولية، وفي مقدّمة تلك الأحداث الكبيرة كانت تلكما الثورتان اللتان رفعتا عالياً قيم الحرية والعدالة والكرامة وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وكسرتا احتكار الغرب هذه القيم الإنسانية، بل وزعزعتا الصورة المركزية للغرب في عالم القرن العشرين، فقد كان للثورتين تأثير عظيم وبالغ في العالم، وامتد تأثيرهما داخل الغرب نفسه الذي شهد ثورات شبابية ضد الحروب غير العادلة التي كانت تشنّها دول غربية إمبريالية، قادتها حركاتٌ طلابيةٌ في باريس وكاليفورنيا وطوكيو

> ثورة غزّة هي ثورة كل المظلومين والمضطهدين والمحرومين من الحرية والعدالة والكرامة، وبفضلها سقطت اقنعةٌ كثيرةٌ

وبرلين وساو باولو ولندن، وعمّت تلك الثورات مختلف أنحاء العالم، معبّرة عن رفضها القيم والمعايير المختلّة في ذلك الزمان، وامتد سخطها ليطاول الأساليب التقليدية للحكم والسلطة والتدريس ووسائل الإعلام، وارتفع سقف مطالبها بنماذج مجتمعية بديلة، وانبثقت عنها حركاتٌ فكريةٌ وفنيةٌ اجتاحت العالم بأفكارها وشعاراتها وأغانيها الاحتجاجية. واتّخذت تلك الثورات، في بعض الأحيان، أشكالاً عنيفة ضد الأنظمة السلطوية والقمعية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا، التي تساقطت تحت ضرباتها مثل أوراق ذابلة. لقد جعلت حرب الجزائر باريس مركزاً لأكبر حركة احتجاج طلابية شهدها العالم آنذاك عام 1968، وصل صداها وتأثيرها إلى جميع أنحاء العالم، وحرب فيتنام حوّلت الولايات المتحدة هدفاً للشباب اليساري الثائر في العالم ضد الحرب والظلم، وحرب غزّة، اليوم، حوّلت العالم إلى مركز للقضية الفلسطينية وساحات لإدانة جرائم هذه الحرب التي تُرتكب يومياً ضد الفلسطينيين. وما يحدُث اليوم في غزّة، بعيداً عن الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني، وستلاحقه أمام محكمة التاريخ وعدالته التي تمهل ولا تهمل، هي بوادر ثورة حقيقة تحدث في كل العالم، تتجلّى مظاهرها في المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية التي تخرج في كل الدول تستنكر وتندد بالصمت والتواطؤ وازدواجية المعايير التي تطبع سياسات المسؤولين ومواقفهم وتصريحاتهم، وتنتقد التغطيات المنحازة من وسائل الإعلام الغربية لما يحدُث يومياً في قطاع غزّة من جرائم يندى لها جبينُ الإنسانية. الثورة الغزّية الموازية التي تحدُث في العالم هي ثورة قيم ومبادئ وأفكار تنتفض وتحتج على ما يحدُث من انهيار كبير لقيم إنسانية وكونية، ولقوانين ومعاهدات دولية تُداس كل يوم تحت جنازير الدبّابات الإسرائيلية، وتدفن في كل لحظة تحت ركام الخراب الهائل الذي يُحدثه القصف والتدمير الإسرائيليان المدعومان عسكرياً ومالياً وسياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً من قوى دولية تدّعي الحضارة والتقدم وترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثورة غزّة هي ثورة كل المظلومين والمضطهدين والمحرومين من الحرية والعدالة والكرامة، وبفضلها سقطت اقنعةٌ كثيرةٌ كانت تُخفي الوجه البشع لحكومات ووسائل إعلام غربية تدّعي الدفاع عن الحرية والديمقراطية. ونتيجة لهذه الثورة، سقطت أوراق التوت عن سوْءات منظمات وجامعات عالمية، بعد أن افتضح نفاقها وانكشفت ازدواجية معاييرها. وبفضل هذه الثورة، استيقظ الضمير العالمي الإنساني تعبّر عنه شعوب العالم التي استفزّتها مؤامرات التواطؤ والصمتُ ضد أكبر جريمة إبادة يشهدها القرن الحالي. وما هو آتٍ عظيم، لأن هذه الثورة بالكاد بدأت.

(كاتب وإعلامي مغربي)

الأسدُ المهرّج وضحكاته العجيبة

عبير نصر

من وجهة نظر فلسفية تتناول ذهنية بشار الأسد باعتبارها انحرافاً عمّا هو صالح ومعياريّ في الدول المتحضرة، يصحّ الجزم بأنّ حاله البائسة لا تقع ضمن حقل البحث الأكاديمي بمقدار ما تندرج في مواضع تقييم مدى شذوذه النفسي والأخلاقي، لأنه، ببساطة، حاكم ديماغوجيّ متلاعب يمارس فنّ «اللامبالاة السياسية» المجلّل بلمسات الهزل النسبية، كنوع من المُنزلقات التعبيرية التي قد تحمل اعترافاً ضمنياً بالانهيار، وهذا لا ينبغي أن يُضلّلنا عن حقيقة تهرّبه من أي مُساءلاتٍ أخلاقية تفضح مدى تورّطه في مستنقع الخطايا والأخطاء. في السياق، نُقل عن الرئيس السوري الأسبق، أمين الحافظ، إحدى ظرافاته، وهي خطبته لتحرير فلسطين في أيام فقط، كان يقولها ويضحك، ليس من باب التهريج، بالتأكيد، ولا الجهل المزري باللغة والتاريخ والسياسة. وكان حافظ الأسد يحرص على مشاهدة مسرحيات دريد لحام، ويغرق بالضحك، لاطمئنانه أنّ سياساته تحقق الهدف تماماً، إذ ثمّة فارق هائل بين أن يتشارك الديكتاتور وشعبه جرعات «المسكنات الكوميدية» هذا الفشل شكل انقلاب عسكري نجح في الحفاظ على الدولة متماسكة مع بسط سلطتها على كامل الأراضي، وهكذا يمكن للعالم إغلاق ملفّ التغيير في مصر إلى أن تنشأ حركة جماهيرية جديدة تعيد فتح الملفّ، ينطبق هذا الحال، وإنْ بدرجات متفاوتة، على البحرين والجزائر ولبنان والعراق. غير أن هذا الأمر متعذّر فيما يخصّ الملف السوري بسبب تفكّك الدولة السورية وتقطّع مجالها الجغرافي الموزّع على سلطات مستجدّة لا تتمتّع أي منها، بما في ذلك «الكيان الأسدي»، بما يعطيها شرعية دولية كاملة، وقد استنفد الوضع السوري طاقته الداخلية القادرة على إحداث تغيير جذريّ لما استقرّ على الأرض، وصار، بالتالي، رهينة توافق إرادات خارجية لا تزال ترعى «الشذوذ» السوري الذي سيبقى، بوصفه شذوذاً، يطرق باب الحلول. لا يختلف الحال في ليبيا واليمن عن الحال السوري إلا من حيث إنه أطيح راسا السلطة في هذين البلدين، ولكن من دون أن تتمكن إحدى القوى الناشئة من حسم المعركة والسيطرة على كامل البلاد.

وكما يبدو الوضع السوري الراهن شاذّاً في المعايير الدولية وبتطلب حلاً، كذلك هو في المعايير الداخلية، فالسوريون على عكس النظام يعيشون في ظل سلطات «شاذّة» غير معترف بها دولياً وما ينعكس عليهم من عدم اعتراف بشهاداتهم العلمية وغير العلمية وعدم اعتراف بهوياتهم ووثائقهم... إلخ، فضلاً عن تشابه حال القمع السياسي والتشبيح بين المناطق، وإن اختلفت الدرجات.

الواقع الذي تنتجه الاحتجاجات الشعبية المستمرّة في السويداء منذ أكثر من ستة أشهر، ضد نظام الأسد، والاحتجاجات التي بدأت أخيراً في معظم مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، يرسم بداية للخروج من الاستقطاب حول السلطات القائمة إلى الاستقطاب المركزي للخروج في عالم القرن العشرين، فقد كان للثورتين تأثير عظيم وبالغ في العالم، وامتد تأثيرهما داخل الغرب نفسه الذي شهد ثورات شبابية ضد الحروب غير العادلة التي كانت تشنّها دول غربية إمبريالية، قادتها حركاتٌ طلابيةٌ في باريس وكاليفورنيا وطوكيو

> ما يجعل الثورة السورية مستمرّة شكل فشلها بالمقارنة مع أشكال فشل الثورات العربية

قانوني دولي، لا تمتلك في الواقع ما يسند هذا الاعتراف، لا القبول الشعبي العام ولا الولاية الكاملة على الأرض. على هذا، يمكننا أن نقول إن ما يجعل الثورة السورية مستمرّة شكل فشلها بالمقارنة مع أشكال فشل الثورات العربية الأخرى، الفشل المصري مثلاً أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية، فقد اتّخذ هذا الفشل شكل انقلاب عسكري نجح في الحفاظ على الدولة متماسكة مع بسط سلطتها على كامل الأراضي، وهكذا يمكن للعالم إغلاق ملفّ التغيير في مصر إلى أن تنشأ حركة جماهيرية جديدة تعيد فتح الملفّ، ينطبق هذا الحال، وإنْ بدرجات متفاوتة، على البحرين والجزائر ولبنان والعراق. غير أن هذا الأمر متعذّر فيما يخصّ الملف السوري بسبب تفكّك الدولة السورية وتقطّع مجالها الجغرافي الموزّع على سلطات مستجدّة لا تتمتّع أي منها، بما في ذلك «الكيان الأسدي»، بما يعطيها شرعية دولية كاملة، وقد استنفد الوضع السوري طاقته الداخلية القادرة على إحداث تغيير جذريّ لما استقرّ على الأرض، وصار، بالتالي، رهينة توافق إرادات خارجية لا تزال ترعى «الشذوذ» السوري الذي سيبقى، بوصفه شذوذاً، يطرق باب الحلول. لا يختلف الحال في ليبيا واليمن عن الحال السوري إلا من حيث إنه أطيح راسا السلطة في هذين البلدين، ولكن من دون أن تتمكن إحدى القوى الناشئة من حسم المعركة والسيطرة على كامل البلاد.

وكما يبدو الوضع السوري الراهن شاذّاً في المعايير الدولية وبتطلب حلاً، كذلك هو في المعايير الداخلية، فالسوريون على عكس النظام يعيشون في ظل سلطات «شاذّة» غير معترف بها دولياً وما ينعكس عليهم من عدم اعتراف بشهاداتهم العلمية وغير العلمية وعدم اعتراف بهوياتهم ووثائقهم... إلخ، فضلاً عن تشابه حال القمع السياسي والتشبيح بين المناطق، وإن اختلفت الدرجات.

في معنى استمرار الثورة السورية

راتب شعبو

لم تكن التجمّعات التي تهتف بإسقاط نظام الأسد من مناطق خارج سيطرته، داخل سورية أو خارجها، هي ما يُبقي الثورة السورية حيّة، أو هي ما يبرّر الكلام عن استمرار الثورة. يقتضي النشاط الثوري مواجهة السلطة الحاكمة في مناطق سيطرتها، وبقضي تحدّي السلطات المباشرة التي تمتلك أجهزة القرار وقوة اتخاذ القرارات. أما تسقيط سلطة من خارج النطاق الجغرافي لفعاليتها، فلا ينتمي إلى العمل الثوري، سيما إذا كان الأهالي أو السكان الذين تسيطر عليهم هذه السلطة في حالة ركود. وما يزيد في نفي الصفة الثورية عن هذه الأنشطة، أنها تُحدّث في ظلّ سلطات لا تقل سوءاً عن السلطة الأخرى التي يجري تسقيطها. أكثر من ذلك، يمكن القول إن مثل هذه الأنشطة «الثورية» تعمل على تبييض صفحة الجثث الشطائية الفعلية المسطرة على المجال الجغرافي الذي في غزّة، سواء من جرائم بشعة وحرب وإبادة جماعية مستفزّة تنفذ مباشرة على الهواء، أو ما تسجّله مقاومة الشعب الفلسطيني من صمود أسطوري في مواجهة قوة احتلال غاشم تدعمه أكبر القوى العسكرية، هو ما سنراه في المستقبل القريب، رغم أن بعض ملامح هذا التأثير بدأت تتجلّى في المظاهرات العالمية المؤيدة للفلسطينيين، وفي لغة الرفض والاستنكار التي يعبّر عنها مفكرون ومثقفون وإعلاميون وفنانون وريـاضـيـون ومـؤثـرون ضد بشاعة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً منذ 159 يوماً في غـزّة المدمرة ضد فلسطينيات وفلسطينيين عزّل أبرياء يرفضون التخلي عن كبريائهم أو مغادرة أرضهم أو خذلان مقاومتهم. ما يحدُث اليوم في العالم نتيجة الحرب على غزّة وتفاعلاً مع ماسيها يشبه، إلى حد كبير، تلك الرجّة الكبيرة التي أحدثتها ثورتان كبيرتان في القرن الماضي، غيرتا ملامح العالم آنذاك وقلبتا موازينه وزعزعتا أسسه الفكرية والقيمية، هما الثورة الجزائرية وصنْوتها الفيتنامية. فبعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم أحداثاً كبيرة أحدثت تحوّلات عميقة في العلاقات الدولية، وفي مقدّمة تلك الأحداث الكبيرة كانت تلكما الثورتان اللتان رفعتا عالياً قيم الحرية والعدالة والكرامة وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وكسرتا احتكار الغرب هذه القيم الإنسانية، بل وزعزعتا الصورة المركزية للغرب في عالم القرن العشرين، فقد كان للثورتين تأثير عظيم وبالغ في العالم، وامتد تأثيرهما داخل الغرب نفسه الذي شهد ثورات شبابية ضد الحروب غير العادلة التي كانت تشنّها دول غربية إمبريالية، قادتها حركاتٌ طلابيةٌ في باريس وكاليفورنيا وطوكيو

> ما يجعل الثورة السورية مستمرّة شكل فشلها بالمقارنة مع أشكال فشل الثورات العربية

الواقع الذي تنتجه الاحتجاجات الشعبية المستمرّة في السويداء منذ أكثر من ستة أشهر، ضد نظام الأسد، والاحتجاجات التي بدأت أخيراً في معظم مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، يرسم بداية للخروج من الاستقطاب حول السلطات القائمة إلى الاستقطاب المركزي للخروج في عالم القرن العشرين، فقد كان للثورتين تأثير عظيم وبالغ في العالم، وامتد تأثيرهما داخل الغرب نفسه الذي شهد ثورات شبابية ضد الحروب غير العادلة التي كانت تشنّها دول غربية إمبريالية، قادتها حركاتٌ طلابيةٌ في باريس وكاليفورنيا وطوكيو

في سؤال هل «القضاء على حماس» جريمة إبادة

ممدوح الشيخ

هل «القضاء على حماس» جريمة إبادة؟ بمثل التعبير الوقح الذي يتردّد في تل أبيب وواشنطن وعواصم غربية أخرى قضيةٌ تبلغ الغاية في الأهمية معرفياً وأخلاقياً وسياسياً وحقوقياً. وفي لحظات الصراع الحادّة، من المفهوم أن تتردّد تعبيراتٌ عن هذا النوع، لكن ما يحدث في حرب الردّ على الفعل «الغريزي» الذي يشترك فيه البشر مع غيرهم من الكائنات الأدنى، يُفترَض أن تتلوه مرحلةٌ أخرى تتّسم بمزيدٍ من العقلانية وتستحضر المعايير التي يؤكد الاحتكام إليها معنى «إنسانية الإنسان». وسوف أفترض (مجرد افتراض) أن عملية طوفان الأقصى عمل إرهابي (وهي بالقطع من أعمال المقاومة المشروعة)، هل يبرّر كونها هذا أن يكون هناك إعلان متبجّح عن مشروعية «القضاء على حماس»... قد يكون منطق السحق والمحو مقبولاً في عالم من الاستخدام البربري للقوة بنحطّ فيه البشر (الأفراد والجماعات والدول) إلى درك الحيوانية الخالصة. أما حيث يتردّد شعار «حقوق الإنسان» فينبغي أن يكون التجريم (وإن اختلفنا معه) منضبطاً بإطار إجرائي ما. والعبارات التي يستخدمها للدفاع عن الحضارة. وليست هذه الفكرة سوى نوع من التضليل الشطائي يكاد أن يكون إعادة إنتاج ما أخبرنا به القرآن الكريم في قصة نبي الله يوسف عليه السلام مع إخوته، عندما عزموا أنهم سيكونون «قوماً صالحين» إذا تخلّصوا من أخيهم بالقتل أو الإبعاد، منخة انطلاق ثورية ضد السلطة الأخرى. إذا قسنا على هذا المبدأ، نجد أن الثورة السورية غير مستمرّة، وأن ما نجده من أنشطة «ثورية» في كل مكان خارج سيطرة نظام الأسد لا تخرج عن إحياء الذكرى، وبينما ينكر ثنائي تل أبيب/ واشنطن ارتكابهم جريمة إبادة المدنيين العزّل، فإنهما لا ينكران استهداف «حماس» بالإبادة، بينما منطق القانون يجعل حقّ الحياة أقدس مما يُفترَض أن يكون مكفولاً ومحميّاً حتى للمدان بجرم. فما بالك بأن يكون المستهدف بالإبادة مقاوماً يدافع دفاعاً شرعيّاً عن حقوق يضمنها القانون الدولي، ومقدّسات دينية يتهدّد وجودها خطر فعلي، وشعب يعاني ويلات الاحتلال منذ عقود؟

(كاتب مصري)

ما كان متوقّعاً وما لم يكن ليُصدَّق

ارنست خوري

لا تتوقف الحرب على غزّة عن فضح فقر مخيلتنا: معظم ما كنّا لنتعامل معه في الماضي القريب على اعتبار أنه المستحيل بعينه، يترجم نفسه يومياً واقعاً شديد اللؤم منذ 7 أكتوبر. لو قيل لنا في السادس من أكتوبر إن العالم سيكون قذراً إلى درجة تصبح عنده المطالبة بوقف إطلاق النار، بهدف إنهاء إبادة شعب، جُرماً يحاسَب عليه قانونياً في عديد من بلدان غربية خصوصاً، ويخسر بسببها موظّفٌ وظيفته، ويُطرد طالبٌ من جامعته، ويُقطع تمويلٌ عن فنان وتُرمى أعمال تشكيليّ خارج متاحف، لما صدّق أحد على الأرجح المزحة السمجة تلك. لو أخبرتَنا أحدُهم أن دمويي إسرائيل لن تتم إدانتهم إن هم تباهوا بقتل 30 ألف فلسطيني في خمسة أشهر، وأن أحداً في البلدان الفاعلة لن يُحاسِب أرفع مسؤولي تل أبيب لأنهم قالوا إن الفلسطينيين حيوانات يجب القضاء عليهم جميعاً، وإن قطاع غزّة لن يبقى موجوداً حتى كجغرافيا، وأنّ من لم يهرب ومن لم يعتقل ومن لم يمت بالقصف والرصاص سيموت جوعاً، وأن الدور آتٍ على الضفة الغربية قريباً... لو أخبرونا بهذا كله، أغلب الظن أن المطالبات كانت ستنهال على الراوي بالتوقّف عن الهذيان. أمورٌ كثيرة من كانت لتُفهم حتى عند أكثر الرؤيويين قدرة على أن يُبصروا ما لا يمكن أن يراه غيرهم آتياً، كأن تضعف أوروبا بهذا الشكل أمام الابتزاز الصهيوني فتستعير مكارثية أربعينيات القرن الأميركي الماضي وخمسينياته، لتطبقها أو تحاول أوساطٌ في دولها تطبيقها اليوم، إلى درجة تصبح البطيخة ملاحَقة بما أن مجرد بقر بطنها والتقاط صورة معها يعني تأييداً للحق الفلسطيني، كون تلك الفاكهة تحوي كل ألوان العلم الفلسطيني (أسود وأحمر وأخضر وأبيض).

في المقلب الآخر، أمور كثيرة ما كان يجب أن تفاجئنا على شناعتها، مثل سلوك أنظمة عربية حيال الحدث الفلسطيني منذ 7 أكتوبر، ودرجة جُبن حكّامها وقصر نظرهم السياسي وتشجيعهم سرّاً إسرائيل على عدم التوقف عن حربها. والحال أن حكّاماً عرباً كثيرين وحاشيتهم من مستشارين وممساعدين يعجزون عن إدراك ما يخدم مصالحهم. لا مطلوب منهم أن يكونوا طليعيين ولا أبطالاً تاريخيين، بل أن يفعلوا ما يفيدهم كحكّام ويفيد وزن بلدهم سياسياً ونفوذه. كان يمكن أن يحصل ذلك لو قرّروا القيام بتدخل سياسي حميد في الحرب على الفلسطينيين لإيجاد حلول ولإنقاذ بشر من الموت، لكنهم ظلّوا أمينين لإرث أسلافهم لناحية أن التدخّل في الشأن الفلسطيني لا يكون حلالاً إلا إذا كان تخريبياً. تُرجم ذلك عقوداً، تحريكاً لفصائل مسلحة زمن الثورة الفلسطينية في المنافي، ورشوة لقيادات فيها، وشراء لذمم مسؤولين منها وتمويلاً لحروب أهلية ولأحقاد تجاه بلدان أخرى، ولنا في المدرسة البعثية بفرعيها العراقي والسوري مثالٌ ساطع، وفي التجارب الناصرية والقذّافية والخليجية تاريخ مديد. أما التدخّل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري (لا لشنّ حرب بل للتلويح بأدوات القوة) من أجل وقف المذبحة، وإنقاذ شعب يُباد، وكسر الحصار عن غذائه وشربه ودوائه، وإحداث توازن قوى سياسياً يُصرَف ضغطاً على إسرائيل في مفاوضات جدّية تكون نتائجها مُلزمة، فهذا كله من الصنف الذي لا يقوى عليه مسؤولون عرب من محترفي إضاعة الفرص ومن الفاشلين في إدارة دكّان الحي، فما بالك بحكم بلدان.

لو لم ترضخ دول عربية مثل مصر لأوامر إسرائيل بمنع إدخال مساعدات إلى غزّة براً عبر معبر رفح، لكنّا فوجئنا حقاً. لو تجرّأت كل الدول العربية المطبعة مع إسرائيل، ممن تُحسب أميركا ألف حساب لضمان ولائها، على قطع كل العلاقات مع إسرائيل حتى يتوقف العدوان وينسحب الاحتلال من القطاع لكي يحصل تفاوض سياسي حقيقي، لكنّا صُدمنا. لو لم يقترح عبد الفتاح السيسي على إسرائيل تهجير الغزّيين إلى صحراء النقب بدل سيناء منذ أول أيام الحرب، لكان ذلك فعلاً سبباً للاستغراب.

سوء تقدير

مروان قبلان

من المقولات التي تطرح عادة في صفوف تدريس العلوم السياسية في العالم، في تبيان أهمية القرارات التي يتخذها المسؤول أو صانع القرار، أن الخطأ أو سوء التقدير الذي يقع فيه طبيب أو مهندس أو محامٍ يمكن أن يقع ضررُه على شخص أو مجموعة أشخاص، أما الخطأ أو سوء التقدير الذي يقع فيه السياسي أو رجل الدولة (statesman) فقد يؤدّي إلى هلاك أمة. الاستنتاج الذي يترتّب على هذا الطرح أنه نظراً إلى خطورة ما يترتب على الفعل السياسي، لا يجوز أن يتفرّد شخص، أو حتى مجموعة أشخاص، مهما كانت مؤهّلاتهم، باتخاذ قراراتٍ قد تكون لها عواقب كبرى على أممهم ومجتمعاتهم. هذا يقودنا تلقائيا إلى الحديث عن أهمية المؤسّسات وترشيد عملية اتخاذ القرارات وعقلنتها. إذا نظرنا إلى تاريخنا المعاصر، وتاريخ أمم أخرى (لأننا لسنا استثناءً هنا)، حيث تغيب المؤسّسات وثقافة العمل المؤسّسي، نجد أن أكثره (هذا التاريخ) ارتسم بفعل حسابات وتقديرات خاطئة وقع فيها صانع القرار نتيجة فشله أو عدم قدرته وفريقه على الإحاطة بالظروف والسياقات المتصلة بالقرار الذي جرى اتخاذه. وتتنوّع الأسباب التي تؤدّي إلى سوء التقدير بين أيديولوجية تحول دون رؤية الواقع كما هو، وقد تكون ناتجةً من غرور ونرجسية، أو عدم كف

غزّة... التفاوض على الحياة

بشرى المقطري

في سجنٍ مغلق الحدود والمعابر، يواجه الفلسطينيّون في قطاع غزّة مصير الموت جوعاً، اذ أنتجت عقيدة الترويع والصدمة التي مثلت استراتيجية الكيان الإسرائيلي لإيجاد أرض غير صالحة للحياة وضعاً كارثيا في القطاع إنسانيا، واقتصاديا واجتماعيا، فيما مثلت إدارته المأساة الإنسانية المترتّبة على عدوانه الهمجي جريمة حرب تُضاف إلى سجله في الإبادة الجماعية، إذ حوّل الكيان الإسرائيلي حق الفلسطينيين المشروع، والذي تكفله القوانين الدولية بالحصول على المساعدات المنقذة للحياة إلى فعل تفاوضي وورقة مساومة تخضع لاشتراطاته وإدارته للحرب. كنظام استعماري اعتمد على عملية الضم والإخضاع، فلا خطوط حمراء بالنسبة للنظام الإسرائيلي، إذ تتواءم سياسة احتلال الأرض وقتل السكان وتهجيرهم من أرضهم مع سياسة العقاب الجماعي من انتهاك الحقوق الآدمية والفصل العنصري والاعتقال إلى توسيع بناء المستوطنات. ومع أن الكيان الإسرائيلي استطاع حجب جرائمه المروّعة في حروبه التي خاضها سبعة عقود ضد الفلسطينيين، فإن حربه الحالية على قطاع غزّة لم تكشف فقط حجم الإبادة الجماعية، بل وسائله في إدارة القتل وإنزال أقسى أنواع العقاب في حقّ الفلسطينيين، إذ هدفت العملية العسكرية الإسرائيلية لفرض سياسة الأرض المحروقة، من مضاعفة المجازر اليومية التي تطاول المدنيين، ووصلت في شهرها الخامس الى قتل أكثر من ثلاثين ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، إلى تدمير البنية العمرانية والتحتية في قطاع غزّة، والتي قوّضت البنية المؤسّسة للحياة، وعطّلت المرافق الصحية، الأمر الذي ضاعف أعداد الوفيات.

ومن جهة ثانية، عمد الكيان الإسرائيلي إلى استهداف وسائل المعيشة بحدّها الأدنى التي تتعدّى ضرب الاقتصاد المحلي الهشّ إلى إغلاق المعابر التي تتحكّم إسرائيل بحركتها من دخول البضائع إلى حركة تنقّل المواطنين، إلى جانب فرض حصارين، برّي وبحري خانقين، فيما أسفرت عملياته العسكرية في شمال القطاع وجنوبه إلى تدمير كل فرص الحياة أمام الفلسطينيين، وأدّت إلى موجات نزوح جماعية إلى جنوب القطاع أحدثت وضعا مأساويا، على المستويين، المعيشي والصحّي، سواء في جنوب القطاع أو في شماله، إذ يعيش المواطنون

> في غزّة وحدها، تتشابه شروط البقاء على قيد الحياة مع القتل، حيث تصبح الإبادة والتهجير والتجويع والاذلال وانتهاك الكرامة سردية الحياة اليومية لأبناء الأرض
>
> مع تمايزات الموقف الرسمي من دولة إلى أخرى، على صعيد الشجب والإدانة، تتحمّل الدول المؤثّرة اقتصادياً أو دبلوماسياً مسؤولية الوضع الكارثي للفلسطينيين في القطاع

في خيام ويعانون ظروفا لا إنسانية، إلى جانب الجوع وانتشار الأوبئة،

يضاف إلى هذا، عمد الكيان الإسرائيلي إلى استهداف المنظمّات الإنسانية التي كانت توفّر الحد الأدنى من المساعدة المنقذة للحياة للفلسطينيين، حيث شنّ حملة على وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (أونروا) بهدف وقف أعمالها الإغاثية بشكل دائم، باتهامات كيدية، أدّت إلى وقف حلفائه التمويلات المالية لتشغيل الوكالة، وفي مقابل سياسة التجويع والحصار، فقد أدار الكيان الإسرائيلي الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، بتحويلها إلى ورقة سياسية تفاوضية، أي ورقة مساومة، وذلك باشتراط تسهيل دخول المساعدات بإنجاز صفقة تبادل الرهائن مع حركة حماس، أي نزع المعاناة الإنسانية في غزة من سياقها الإنساني وجعلها رهنا بمسار المفاوضات وتعقيداتها، مقابل غياب أي ضمانة لوقفه الحرب، وإذا كانت مجزرة «الطحين» في دوار النابلسي (2024/2/29) قد كشفت جرمية الكيان الإسرائيلي بقتله أكثر من مائة فلسطيني تجمّعوا للحصول على المساعدات الإنسانية، فإن الجريمة لم توقظ ضمير المجتمع الدولي في إدانة إسرائيل على جرائمها، بل قايض كالعادة حقّ الضحية في الحياة بما يريده الجلاد.

إذا كانت تراتبية الإجرام في حقّ الفلسطينيين، بما في ذلك المسؤولية السياسية والأخلاقية تجعل من الكيان الإسرائيلي المحتل مجرم حرب من الدرجة الأولى وبلا منازع، فإن حلفاء إسرائيل وشركائها الغربيين والإقليميين يتحمّلون المسؤولية نفسها، من دعم الكيان الإسرائيلي إلى تسييس الحالة الإنسانية في قطاع غزّة وجعلها ورقة تفاوضية، والتي تعني منح إسرائيل الحقّ في تقرير حياة الفلسطينيين وموتهم أيضاً، تتنوّع أشكال الدعم الأميركي الذي قدّمه لحليفه الإسرائيلي، من الدعم السياسي والمالي إلى العسكري، حيث موّلت الإدارة الأميركية جيش الاحتلال بوسائل القتل من القنابل إلى الصواريخ والطائرات والتي وصلت إلى أكثر من مائة صفقة عسكرية سرّية منذ بدء حربه على غزّة، والتي تعني مشاركتها في الإبادة الجماعية، إلّا أن إدارتها الشقّ الإنساني تمثل جريمة أخرى، ففي حين منعت الإدارة الأميركية وقف الحرب في غزّة وبشكل فوري لدواعٍ إنسانية، فإنها أيدت إجراءات النظام الإسرائيلي باستمرار إغلاق المعابر، أي الشرعنة لتجويع الفلسطينيين، وإن أعلنت، أخيراً، رغبتها بفتح ممرّ بحري، وذلك لامتصاص غضب الرأي العام العالمي من ضلوعها في الإبادة الجماعية في غزّة، خصوصاً بعد مجزرة دوار النابلسي التي سبّبت إحراجا للإدارة الأميركية، بيد أن لا تنفيذ عملية إنزال جوّي للمساعدات في القطاع ولا إعلانها فتح ممرٍّ بحريٍّ يعني تغيير السياسة الأميركية حيال الحرب في غزّة، أو إدراكها كلفتها الإنسانية، فإضافة إلى وقف الإدارة الأميركية تمويل «أونروا»، استجابة للمطالب الإسرائيلية، فقد أفشلت بياناً لمجلس الأمن يدين إسرائيل في حادثة مجزرة دوّار النابلسي. ومن جهة ثانية، استمرّت الإدارة الأميركية في تسييس العملية الإنسانية في غزّة، إلى جانب تقديم مشروع لمجلس الأمن لوقف إطلاق النار ثلاثة أسابيع، يؤدّي إلى تحرير الرهائن في المقام الأول وليس وقف الحرب في غزّة، إضافة إلى تحميل حركة حماس مسؤولية عدم توقيع الهدنة. ومن ثم، تدرك الإدارة الأميركية قبل غيرها أن صفقة تحرير الرهائن، جرى التوقيع عليها أم لا، لا تعني وقف الحرب، إضافة إلى عدم قدرتها في الضغط على حليفها، ومن ثم ستمضي في تأييد سياسته المقبلة كالعادة، التي قد تعني استمرار الحرب، وإغلاق المعابر وتحكّم إسرائيل بالعملية الإنسانية. وفي المقابل، تتماثل استراتيجية التدخّلات الأوروبية في إدارة الكارثة الإنسانية في قطاع غزّة مع السياسة الأميركية، من تجاهل مسؤولية الكيان الإسرائيلي عن الوضع المتفاقم واللاإنساني الذي يعيشه الفلسطينيون، إلى إيقاف المفوضية الأوروبية تمويل «أونروا»، وربطه باشتراطاتٍ تلبّي المطالب الاسرائيلية، إضافة إلى ربط دخول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في غزّة بالتفاوض حول تحرير الرهائن، والتي تعني ليس فقط إخضاع تحسين الواقع الإنساني القاهر بالسياسي، بل جعله مرهوناً بالقرار الإسرائيلي الطرف المنتهك والمسؤول عن قتل الفلسطينيين وتجويعهم واحتلال أرضهم. لا تختلف السياسات الإنسانية حيال مأساة غزّة بين شركاء إسرائيل وحلفائها الغربيين وبين الدول العربية، فمع تمايزات الموقف الرسمي من دولة إلى أخرى، على صعيد الشجب والإدانة، تتحمّل الدول المؤثرة اقتصاديا أو دبلوماسياً مسؤولية الوضع الكارثي الذي يعيشه الفلسطينيون في القطاع، فمع محدودية فاعليتها في التأثير على القرار الإسرائيلي بوقف الحرب، تمتلك الدول الغنية، وأيضا دول الطوق أوراقاً متعدّدة لوقف الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، ليس بالطبع تقديم الدعم العسكري لحركة حماس، لكن على الأقل التعاطي مع المسألة الإنسانية بمسؤولية، سواء بالضغط على حلفائها الغربيين لفتح المعابر وإدخال المساعدات بلا شروط، وعدم إخضاعها لصفقة تحرير الرهائن، إلا أن المُفجع ليس فقط حالة الخذلان، بل تواطؤ معظم الدول العربية المؤثّرة مع الكيان الإسرائيلي في إبادة الفلسطينيين بهدف اجتثاث «حماس»، أي تقويض أيٍّ من أشكال المقاومة ضد إسرائيل مستقبلاً، ومن ثم المساهمة في فرض أمر واقع جديد في قطاع غزّة، مقابل دعم إسرائيل. ففي ظل استمرار الأزمة الإنسانية التي يعانيها الفلسطينيون في غزّة عملت دولٌ على تدفق البضائع إلى إسرائيل من خلال طريق برّي يمر بأراضيها وذلك بعد هجمات جماعة الحوثي على سفن إسرائيل في البحر الأحمر. ومن جهة ثانية، أدارت دول الطوق الرئيسية، كمصر، أزمة المعابر من منطلق حماية أمنها القومي في المقام الأول، وقايضت السعودية ملف تطبيعها مع إسرائيل بوقف الحرب في غزّة وبإعادة إعمارها، فيما تراهن الدول المؤثرة على إنجاز صفقة تحرير الرهائن لدخول المساعدات إلى غزّة، وذلك لرفع الحرج السياسي عنها. في غزّة وحدها، تتشابه شروط البقاء على قيد الحياة مع القتل، حيث تصبح الإبادة والتهجير والتجويع والاذلال وانتهاك الكرامة سردية الحياة اليومية لأبناء الأرض، فيما يتحوّل حقهم في الحياة إلى تفاوض، ما بين الأقوى والأضعف، ما بين الغاصب وصاحب الأرض، وإذا كان لا منطق في الحروب عموماً، فإن منطق حرب غزّة هو انتصار عصابة الضباع وحلفائهم.

(كاتبة يمنية)

حان وقت محاكمة بني غانتس

حيان جابر

زار وزير حكومة الطوارئ وعضو مجلس الحرب الصهيوني، بني غانتس، كلًا من الولايات المتّحدة وبريطانيا زيارةً غير رسميةٍ، شهدت لقاءاتٍ مع كبار أعضاء حكومة جو بايدن، نائبة الرئيس كامالا هاريس، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن، فضلاً عن لقائه مع مشرّعين أميركيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ختمها بلقاء وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون في لندن.

أثارت زيارة غانتس واشنطن ولندن حفيظة رئيس وزراء الاحتلال الصهيوني، بنيامين نتنياهو، وأعضاء حكومته، كما دلّت على دعم واشنطن تولي غانتس رئاسة وزراء الاحتلال خلفًا لنتنياهو، وهو أمرٌ سابقٌ للزيارة، إذ لم تخفِ الولايات المتحدة هذا الدعم منذ أشهرٍ عديدةٍ تعود بنا إلى ما قبل 7 أكتوبرٍ (2023)، كما في الانتخابات الصهيونية التي اتهم فيها نتنياهو وحلفاؤه واشنطن بالتدخّل فيها.

من هنا، يعتقد الكاتب أنّ زيادة غانتس جزءٌ من الخطة الأميركية لما يعرف باليوم التالي للعدوان على قطاع غزّة وكلّ فلسطين، التي لا تختلف كثيرًا عن المشروع الأميركي لتصفية القضية الفلسطينية قبل عملية طوفان الأقصى، إذ تستند الخطة إلى استئناف مسار التطبيع الإقليمي مع الاحتلال الصهيوني أولاً، وتصفية القضية الفلسطينية بأسلوبٍ ناعمٍ ثانيًا، من خلال الموافقة على تأسيس كيانٍ فلسطيني رخو، يمكن وصفه بالدولة الفلسطينية، منزوع السيادة الأمنية والاقتصادية والسياسية، مكلف بمهامّ أمنيةٍ واضحةٍ تجاه حماية الاحتلال، وتحت سيطرةٍ صهيونيةٍ مباشرةٍ أمنياً واقتصادياً وسياسياً.

واجه المشروع أو الخطة الأميركية صعاباً جمّة، خصوصاً بعد عملية طوفان الأقصى، الأمر الذي دفع الولايات المتّحدة

> غانتس نتنياهو جديد، أو بالأصح نتنياهو بوجه جديد خضع لعمليات تجميل أميركية، لتسويقه دوليّاً وللتحايل على موجات الدعم الشعبي العارمة لفلسطين
>
> استبدال غانتس بنتنياهو ليس لأجل منح الفلسطينيين حقوقهم، بل لتصفية القضية الفلسطينية التي فشل نتنياهو في تحقيقها بأسلوبه الفج

إلى إنعاش خطتها قبل وفاتها، وهو ما تجسّد في ثلاثة مساراتٍ متوازية، أولها؛ توجيه ضربةٍ أمنيةٍ وعسكريةٍ قاصمة لحركة حماس، ولفصائل المقاومة الفلسطينية، والمجموعات المقاومة في كلّ فلسطين؛ الضفّة الغربية وقطاع غزّة تحديدًا، بغرض الحد من تداعيات «طوفان الأقصى» قدر الإمكان. ثانيها؛ شيطنة أو بالأصح دعشنة صوت الحقّ الفلسطيني، سواء الساعي إلى فضح جرائم الاحتلال الحالية أو السابقة، أو المتمسك بالحقوق الفلسطينية كاملةً أو جزئيًا، أو الصوت المؤكد على حقّ شعب فلسطين في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل الممكنة، بما فيها الوسائل العنيفة، أو الداعي إلى مقاومة الاحتلال بالوسائل السلمية والقانونية فقط. ثالثها؛ تهيئة البيئة الصهيونية الملائمة للمضي بالمشروع أو الخطة الأميركية، وهو ما يتطلّب إقصاء (أو تقليص دور) رئيس وزراء الاحتلال الحالي نتنياهو عن المشهد السياسي الصهيوني، رفقة حلفائه من تيارات الصهيونية الدينية، بزعامة كلٍّ من إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش.

انطلق الاعتقاد السائد أميركيًا قبل 7 أكتوبر الماضي من إمكانية تأجيل تطبيق تلك الخطة، خصوصاً في ما يتعلق بحل القضية الفلسطينية، مع سعيها إلى دفع مسار التطبيع الإقليمي قدماً، لأهدافٍ أميركيةٍ استراتيجية على المستويين، الإقليمي والدولي. لذا وعلى الرغم من الانزعاج الأميركي الواضح من حكومة الاحتلال برئاسة نتنياهو، ومن حلفائه في تيارات الصهيونية الدينية، إلّا أنّهم لم يكونوا مصدر قلق لها، لأنّهم لم يعطّلوا مسار التطبيع الإقليمي أولاً، كما أنّ تجاوزاتهم وجرائمهم اليومية بحقّ شعب فلسطين وأرضها تخدم الغرض الأميركي النهائي، المتمثّل في تصفية القضية الفلسطينية. بناء عليه، لم تصر أميركا على أيّ مسارٍ سياسي بهذا الشأن، بل كانت تنتظر انتهاء ولاية الحكومة الصهيونية، على أمل أن تخلفها حكومةٌ مقربةٌ منها، أو على أمل أن تنجح الحكومة الحالية في تصفية القضية ميدانيًا، رغم صعوبة تحقيق ذلك في مدىً ضيق نسبيّاً. لكن وبعد «طوفان الأقصى» كان لا بدّ من تحركٍ أميركي سريع للحدّ من تداعيات العملية سياسيّاً، التي أعادت طرح القضية الفلسطينية قضية تحررٍ وطنيٍ، وهو ما يتطلّب التعاون معَ حكومةٍ صهيونيةٍ تتوافق مع أميركا ومخطّطاتها، وهو ما يتوفر في بني غانتس. أي أنّ استبدال غانتس بنتنياهو ليس لأجل منح الفلسطينيين حقوقهم، بل لتصفية القضية الفلسطينية التي فشل نتنياهو في تحقيقها بأسلوبه الفج. في سبيل ذلك، تعمل الإدارة الأميركية منذ مدةٍ طويلةٍ، وخصوصا بعد 7 أكتوبر، على تقديم بني غانتس مخلّصاً أوحد لأزمة الاحتلال الصهيوني الداخلية، وللقضية الفلسطينية، وكأنه رجل السلام والقائد الوفي لحاضنته الشعبية ومشروعها وطموحاتها وأهدافها.

عمليًا؛ غانتس شريك نتنياهو الأهمّ في جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة بحقّ شعب فلسطين في قطاع غزّة، وفي سائر أرض فلسطين، كما يحفلُ تاريخه الإجرامي بعشرات جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، منها ما يمكن اعتبارها جريمة إبادةٍ جماعيةٍ أيضاً، فمثلاً قاد غانتس في عامي 2012 و2014 جيش الاحتلال في عدوانيه المعروفين باسميهما «عمود السحاب» و«الجرف الصامد»، اللذين خلّفا مجتمعين أكثر من 1600 شهيد فلسطيني مدنيّ، منهم أكثر من ألف طفل. كما تباهى غانتس بدوره في هذه الجرائم لاحقاً في متن تسجيلٍ مصوّرٍ بثه في سياق حملته الانتخابية، قال فيه بفخرٍ عن دوره في «الجرف الصامد»: «قتلنا 1364 إرهابيًا في قطاع غزّة... وأعدنا القطاع إلى العصر الحجري». لا تختلف كلمات غانتس وسلوكه هذا عن نظرائه في حكومة الاحتلال الحالية، بل تتطابق كلّيًا مع كلّ التصريحات العنصرية والإجرامية التي أطلقها يوآف غالانت ونتنياهو وبن غفير وسموتريتش وسواهم. فضلاً عن ذلك يتحمّل غانتس مسؤوليةً سياسيةً وقانونيةً عن جرائم الاحتلال الحالية، على اعتباره وزيراً في حكومة الطوارئ الصهيونية، وعضواً في مجلس الحرب الحالي، فضلاً عن تصريحاته التي تدعم عدوان الاحتلال وممارساته الإجرامية.

سياسيّاً؛ لم يخفِ غانتس يوماً سعيه إلى تصفية القضية الفلسطينية، (يمكن العودة إلى لقائه في معهد واشنطن للدراسات عام 2022)، بل أكّد مراراً وتكراراً على رفضه المطلق حلّ الدولتين وفق القرارات الأممية، داعياً إلى تبنّي رؤيةٍ مقاربةٍ يمكن وصفها كذلك بـ«حلّ الدولتين»، لكنها لا تتضمّن دولةً فلسطينيةً حقّاً، بل كياناً فلسطينيّاً، يحقّ للفلسطينيين وصفه بما يحلو لهم، كيان أو دولة أو حتّى إمبراطورية؛ وفق غانتس، المهم هنا استمرار السيطرة الأمنية الصهيونية والعملياتية، يتبعها العمل على تحسين ظروف الفلسطينيين الاقتصادية والمعيشية. كما يؤكّد غانتس على أن القدس الموحدة عاصمةً للاحتلال، مع إمكانية منح الفلسطينيين عاصمةً لهم فيها أيضاً، ويرفض الانسحاب الصهيوني من كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قائلاً «حدود 1967 لن تعود»، بل يطالب بسيطرةٍ صهيونيةٍ على غور الأردن أيضًا.

إذاً، بني غانتس مجرم حربٍ قديم، يشاطر نتنياهو وأعضاء حكومته مسؤوليتهم السياسية والقانونية عن جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة حالياً بحقّ الفلسطينيين، كما يشاطر شريكه/ زميله الحالي في الحكومة نتنياهو مشروعه السياسي الساعي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإلى بسط سيطرة الاحتلال الأمنية الكاملة على أيّ كيانٍ فلسطيني محتمل، فضلاً عن السيطرة الاقتصادية والسياسية طبعاً، رغم اختلافهما النسبي بشأن أسلوب تحقيق ذلك. ذلك كله يجعل من غانتس نتنياهو جديدا، أو بالأصح نتنياهو بوجهٍ جديدٍ خضع لعمليات تجميلٍ أميركيةٍ، لتسويقه دوليّاً وللتحايل على موجات الدعم الشعبي العارمة لفلسطين وقضيتها وحقوق شعبها حول العالم، وهو ما يتطلّب منا في المقابل فضح غانتس وكشف حقيقته، بل ومحاكمته إن أمكن، على اعتبار هذا جزءاً من إفشال المخطط الأميركي الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية.

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads